

الأزمة في لبنان والرهان الفاشل على متغيرات إقليمية ودولية

♦ إبراهيم ياسين*

من الواضح أنّ الأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والخدمية التي يعانيها لبنان وشعبه، تشهد المزيد من التفاقم، وخصوصاً مع الشلل الكامل الذي يصيب مؤسسات الدولة الأساسية، ولا سيما الحكومة والبرلمان، فيما سدة الرئاسة الأولى شاغرة منذ فترة طويلة.

هذه الأزمة التي انعكست على الواقع الاقتصادي والخدمي أدت إلى تفجر ما سُمّي «الحراك الشعبي» وإلى الأزمة الحكومية، على خلفية استمرار فريق 14 آذار، وفي مقدمته تيار المستقبل، في سياسة الاستئثار بالسلطة وعدم احترام الدستور والشراكة المبنية على الأوزان والأحجام النيابية، وظهور ذلك في محاولة فرض التعيينات التي تتناسب مع مصالحه، متجاهلاً في ذلك التيار الوطني الحر الذي يمثل الشريحة الأكبر، على الصعيد السياسي. لا شك أنّ هذه السياسة أدت إلى تعطيل الحكومة، واستمرارها إلى تعطيل مصالح المواطنين والتأثير على أداء مؤسسات الدولة، ما يطرح بعض الأسئلة في شأن سبل الخروج من الأزمة، وما إذا كانت الحكومة الحالية سوف تستقيل، وبالتالي ما هي المخرجات التي يمكن أن تخرج البلاد من الأزمة.

أولاً: لا بد من القول إنّ الأزمات التي يشهدها لبنان والمتفجرة منذ عام 2005 لا يمكن الخروج منها من دون إصلاحات حقيقية في بنية النظام اللبناني، ومن الواضح أنّ العقبة أمام إجراء الإصلاحات هي وجود هذه الطبقة السياسية الفاسدة والمستأثرة بالسلطة، والتي ترفض العودة للاحتكام إلى الشعب، إنّ كان على صعيد انتخاب رئيس جديد للجمهورية أو على صعيد خيارات لبنان السياسية والاقتصادية والاجتماعية. لهذا فإنّ هذه الطبقة السياسية ترفض التوصل إلى قانون انتخاب عادل مبنى على النسيئة والخارج القيد الطائفي لأنه سوف يؤدي إلى كسر احتكارها للتمثيل النيابي، ويقطع عليها طريق إعادة إنتاج برلمان تهيم على الأغلبية فيه، ويضمن لها استمرار هيمنتها واستئثارها بالسلطة. ولهذا فهي تريد أن تتمثل بالقانون الانتخابي الأكثر الذي يضمن لها تحقيق هذا الهدف.

ثانياً: إنّ قوى 14 آذار التي نجحت في الحصول على الأغلبية في المجلس النيابي في الانتخابات التي تلت اغتيال الرئيس رفيق الحريري تشعر الآن أنّ إجراء الانتخابات النيابية قبل انتخاب رئيس للجمهورية سوف يؤدي إلى خسارتها مرتين. الأولى، عند فقدان الأكثرية النيابية بسبب التبدل في موقف الرأي العام الشعبي على خلفية فشل خياراتها السياسية ومسؤوليتها في الأزمة الاقتصادية والخدمية المتفاقمة في البلاد، وخصوصاً أزمة النفقات والتأثير على التحكم في الاقتصاد. والثانية، وهو استمرار للجمهورية موال سياساتها كالرئيس ميشال سليمان. ثالثاً: إنّ المعضلة الأساسية في لبنان التي تتسبب في استمرار الأزمة والحوار دون إيجاد الحلول المحلية لها تكمن في تبعية قوى 14 آذار للسياسات الأميركية والرجعية العربية التي تتحكم بمصير لبنان وتمنع اللبنانيين من تقرير مصيرهم بأنفسهم لأنها لا تريد أن تفقد هيمنتها وصايتها على لبنان وتوسع إلى فرض الحلول التسوية التي تضمن من خلالها استمرار نفوذها السياسي واستمرارها في شؤون لبنان الداخلية، كلما استتعت مصالحها ذلك.

ومن الواضح أنّ قوى 14 آذار والدول الداعمة لها كانوا ولا زالوا يراهنون على إبقاء الأزمة في لبنان في مرحلة «ستاتيكو»، معلقة بانتظار حصول تحولات في البيئة الإقليمية والدولية لمصلحتهم، بما يمكنهم من فرض الحلول التي تحقق أهدافهم. وفي هذا السياق، فإنهم انتظروا وما زالوا ينتظرون نتائج حربهم الإرهابية ضد سورية عليها تقود إلى ما يطمحون به من متغيرات في وجهه مشروعهم. غير أنّ المعطيات والوقائع الأخيرة تعزز وجهة النظر التي تقول بأنّ هذا الرهان سيكون مصيره الفشل تماماً، كما فشل الرهان على تطويع الجمهورية الإسلامية الإيرانية عبر نظام الغولان والحصار، حيث اضطرت الغرب، صاعراً، بالتسليم بفشل سياسات التي انتهجها ضد إيران، والإقرار بحقها بامتلاك برنامجاً نووياً للأغراض السلمية، ما أصاب حكام السعودية وكيان العدو الصهيوني بالصدمة والمرارة والخيبة.

فسورية اليوم، وبعد نحو خمس سنوات من صمودها الأسطوري في مواجهة أشرس حرب إرهابية عالمية بقيادة الولايات المتحدة الأميركية، باتت (سورية) اليوم في مرحلة من يسك بزمام المبادرة في الميدان بعد الحضور الروسي العسكري القوي إلى جانب جيشها الذي جرت إعادة هيكلته على نحو مكثف من الانتقال إلى الهجوم على كل جبهات القتال بغطاء جوي روسي، وقد أدى ذلك إلى توجيه صغعة قوية للمخطط الغربي وأدواته في المنطقة وقطع الطريق على سياسة الابتزاز الأميركية التي كانت توظف إرهاب «جبهة النصرة» و«داعش» وغيرها من أجل فرض إملاءاتها السياسية لحل الأزمة في سورية أو إطالة أمد الحرب لاستنزاف سورية عبر الاستمرار في تقديم الدعم العسكري والمالي للجماعات الإرهابية المسلحة. فيما أدى هذا التطور في الميدان لمصلحة الجيش السوري الذي تعزز قوة الموقف السوري على الصعيد السياسي والمتمثل منذ بداية الأزمة في رفض أية حلول تنقص من سيادة واستقلال سورية وحق شعبيها في تقرير من يحكمه عبر صناديق الاقتراع بعيداً عن أي تدخلات خارجية.

وفي هذا السياق، جاءت زيارة الرئيس السوري بشار الأسد إلى موسكو لتسقط رهانات الغرب وبعض الدول الإقليمية على عدم الاعتراف بشريعته المستمدة أصلاً من إرادة الشعب السوري الذي انتخبه قبل عامين بأغلبية مشهودة غير منتقصة. انطلاقاً من ذلك، فإنّ استمرار الرهانات الأدرية على إحداث تغيير في سورية يتماشى مع مصالحها في لبنان، وإنما بات رهاناً خاسراً ولن يؤدي الاستمرار فيه إلا إلى مزيد من النتائج السلبية على هذا الفريق.

إنّ تأجيل الشروع في حلّ الأزمة لا يترتب عليه سوى تقديم المزيد من التنازلات من قبلها لأنّ موازين القوى التي سنتشأ، إثر انتصار سورية في الحرب ضدّ القوى الإرهابية، سوف تعزز موقع القوى الوطنية والمقاومة في لبنان والمنطقة وليس العكس، وبالتالي فإنّ أيّ حل لا يستجيب لإرادة الشعب اللبناني لن يكون بالإمكان فرضه، وفي هذا السياق يمكن إدراج ما قاله أمين عام حزب الله السيد حسن نصرالله في ذكرى عاشوراء، والذي نصح فيه قوى 14 آذار بعدم انتظار المتغيرات الإقليمية والدولية، لأنها لن تات لمصلحتهم، على أنّ أيّ حل للأزمة الآن أو في المستقبل من الأيام لن يكون ممكناً إذا لم تجر انتخابات نيابية على أساس قانون النسيئة، وفي حال ارتكب فريق 14 آذار حماقة استقالة الحكومة وتحولها إلى حكومة تصريف أعمال فإنه عملياً يدف الأوامر باتجاه عقد مؤتمر وطني تأسيسي يصبح المعبر الإلزامي لإيجاد الحلول اللازمة في ظل عدم وجود أي مؤسسة شرعية قادرة على اتخاذ القرار والنحل الوحيد أن يتوصل المؤتمر إلى إصلاحات جذرية يأتي في مقدمها قانون الانتخابات الذي يقوم على قاعدة النسبية وخارج القيد الطائفي، كما حصل في أعقاب أزمة 1958، بالإصلاحات الشهابية وأزمة عام 1975 التي انتهت بإصلاحات الطائف.

*ناشط سياسي

♦ روزانا رمال

معضلة انتخاب الرئيس اللبناني محلياً لا تزال عالقة منذ ما بعد الاستقلال عن الفرنسيين، أيّ عام 1943، فليسان لم يستطع، ما عدا المرة البيئية التي حملت عام 1970 الرئيس الراحل سليمان فرنجية بفارق صوت واحد، انتخاب رئيس منتخب من الندوة البرلمانية بأكثرية الأصوات التي تختار مرشحها الأفضل حسب اللعبة الديمقراطية في البلاد، أو على الأقل حسب الدستور اللبناني، لا بل عرف بهذا الإطار الالتفاف على الدستور وتأجيل الاستحقاقات ومواعيدها وانتظار دائم للجوار وظروف المنطقة.

اليوم، حيث لا رئيس للجمهورية وفي ظلّ مجلس نيابي ممدّد لنفسه ومعتل، دخل لبنان صالون الانتظار هذا لكن هناك من أراد كسر بعض الجمود لئلا يسيطر على البلاد مناخ يتنجع عن انفجار كاد الشارع المدني يأخذ البلاد إليه لولا بضع المكابح التي وضعت لضبط الأمور وإبقائها تحت السيطرة أمنياً وإعلامياً وتنسيقاً مع الخارج، وهنا تأتي وظيفة محاولات رئيس مجلس النواب نبيه بري كسر الجمود بإحداث خرق يظهر نوايا إيجابية لحلحلة العقد عبر حوار يبحث قانون الانتخاب وخصوصاً رئاسة الجمهورية وغيرها من البنود.

البحث في مواصفات الرئيس لاختيار المرشح الأمثل عنوان النقاشات التي دارت في الجلسة الأخيرة، وبين الاتفاق على أهمية تمتعه بشعبية ونزاهة وغيرها... استوقف الحاضرين على طاوله الحوار ماسله الرئيس فؤاد السنوية من اعتراض على ورود صفة «الرئيس المقاوم» التي طرحت في مواصفات الرئيس من قبل عدد من المشاركين، مطالباً

جال على المسؤولين مؤكداً أن المجر لم تقفل حدودها لأسباب طائفية سزيجارتو: من غير العدل أن يتحمل لبنان وحده عبء النازحين



باسيل ونظيره المجري خلال لقائهما في قصر بسترز

جال وزير الخارجية والاقتصاد المجري بيتر سزيجارتو، على رأس وفده يرافقه السفير المجري لازيو فارادو ورئيس الهيئات الاقتصادية اللبنانية الوزير السابق عدنان القصار، على المسؤولين وعرض معهم التطورات، وخصوصاً الأزمة السورية وموضوع تدفق اللاجئين إلى أوروبا.

والقى سزيجارتو رئيس مجلس النواب نبيه بري في عين التينة، ثم اجتمع في السراي الحكومية إلى رئيس الحكومة تمام سلام.

وفي قصر بسترز، بحث مع نظيره جبران باسيل التطورات، ثم عقد الجانبان مؤتمراً صحافياً استقبله باسيل شاكرًا للمجر «مشاركتها في يونيفيل، بما يساهم في استقرار حدودنا الجنوبية، على الرغم من الانتهاكات الإسرائيلية اليومية لسيادتنا». وقال: «ناشأنا النفاقم المخيف للتحديين اللذين يواجههما بلدنا، وهما اضطرت الجماعي للمهاجرين والإرهاب الدولي المتعاظم».

لبنان ليس محطة عبور

وأكد «أنّ لبنان ليس استعداد للتعاون مع جميع المعنيين من أجل وضع حدّ لهذا الوضع الكارثي»، لافتاً إلى أنه «ليس بلد عبور للمهاجرين». ورأى «أنّ نمط الدعم المقدم على قاعدة «المعل كالمعتاد» (من حيث تقديم المساعدات الإنسانية) لا يمكن أن يحل المشكلة. ويدعو لبنان والدول الأوروبية إلى تطبيق زمة جادة وفعالة، على غرار تلك التي قدمت أخيراً إلى تركيا، لدعم بلاندا في هذه الأوقات الاستثنائية. ينبغي الحفاظ على هذه الزمة على مرّ الزمن من أجل تحقيق الأهداف المنشودة على المدى القصير والمتوسط والطويل». وتابع: «ينبغي لجميع الدول العمل من أجل التوصل إلى حل سياسي للصراع في العراق وسورية، باعتبار أنّ الحل الدائم الوحيد لأزمة الهجرة هو في إعادة النازحين إلى بلادهم، مع الإشارة إلى أنّ شروط عودتهم يمكن أن تسبق الحل السياسي الذي يبقى الهدف النهائي».

الجهات المانحة

ودعا الجهات المانحة إلى «الوفاء بتعهداتها المالية عبر الحكومات المضيفة والمؤسسات، مع التركيز بشكل خاص على مشاريع التنمية على المدى الطويل في البلدان المضيفة المتوسطة الدخل لتجنب تغريبها مرتين (تحمل عبء تدفق اللاجئين بأعداد كبيرة وتأخير خططها الإنمائية)». وتابع: «ينبغي لأوروبا أن تشارك في مكافحة الشبكات الإجرامية التي تهرب المهاجرين إلى أراضيها، والآن انتهى المطاف بالخلط بين تقديمها للجيش

ولأسباب إنسانية مع اللاجئين لأسباب اقتصادية. وينبغي دعوة الدول الأخرى المجاورة ولا سيما دول الخليج إلى المساهمة الكاملة في عملية إعادة التوطين، كل حسب قدرته».

نازحون لا لاجئون

ورأى سزيجارتو «أنّ المشكلة هي أزمة نازحين وليست أزمة لاجئين، ذلك أنّ أغلبية هؤلاء الذين يدخلون عبر الحدود بطريقة غير شرعية هم نازحون اقتصاديون يبحثون عن ظروف اقتصادية أفضل، (...) وهذا يختلف تماماً عن اللاجئين وعما تفرضه الاتزامات الدولية، لأنّ ثمة فرقا بين النازح الاقتصادي والاجيء». وقال: «سكون على أوروبا أن تعيد القدرة على مراقبة حدودها الخارجية، لوضع حدّ لتدفق النازحين، وأن لا تقم بذلك، فنّ نتعمّن من حل المشكلة. ولسوء الحظ، أنّ كل الاقتراحات التي قدمناها لم يتم اعتمادها حتى الآن. ولهذا السبب فإنّ المجر انتقلت مع بلدان في وسط أوروبا وبلدان أخرى، ولا سيما مع صربيا وكرواتيا، وأقلت حدودها معها وتمكنت من وضع حدّ لتدفق النازحين غير الشرعيين، وسجل انخفاضاً لعدد النازحين الذين دخلوا أخيراً، مقارنة بعددهم في الفترة السابقة».

وأضاف: «لا بد من تقديم مساعدة اقتصادية للبلدان التي لعبت دوراً كبيراً في هذا المجال، ومنها لبنان والأردن وتركيا وكردستان، والتي اهتمت بملايين النازحين. وكان اقتراحنا أن نعدل ميزانية الاتحاد الأوروبي لجهة زيادة التقديمات من قبل الدول الأعضاء بنسبة واحد في المئة، أو خفض الفائدة، ما يرفع الموارد من 3 إلى 6 مليارات أورو، لتقديم المساعدة لهذه البلدان، ومنها لبنان التي يمكن من تحمل هذا العبء، لأنه من غير العدل لأنّ يتحمل وحده، أو البلدان الثلاثة الأخرى هذا العبء، ولا بد أن تساعد في تحمله.

وصول الدفعة الثانية من الهبة القبرصية للجيش

التعاون بين البلدين في أولويات قبرص». وختمت: «نحن هنا لترسيخ هذه العلاقات والإرتقاء بها إلى أعلى المستويات». وقبرص في هذا المجال». وقالت رافتي: «ناقشت مع دولته تمام سلام في السراي الحكومية وعرض معه التطورات على الصعيد الداخلي.

اللبناني خصوصاً في هذه المرحلة التي يتعرض فيها لبنان للتهديدات الإرهابية مع مواصلة السعي إلى إقامة أفضل العلاقات بين لبنان وقبرص في هذا المجال». وقالت رافتي: «ناقشت مع دولته تمام سلام في السراي الحكومية وعرض معه التطورات على الصعيد الداخلي.

السنيرة يعترض على «الرئيس المقاوم»: ماذا عن المفاجآت الأميركية؟

بإستبدالها بالرئيس «القادر على التحدّث مع الجميع»، معتبراً أنه «لا داعي لإجراء فحص دم دائماً لكي نتبثوا أننا ضدّ إسرائيل، ولا داعي لأن يزيد أحدنا على الآخر، فلندع هذا الأمر جانباً، وهنا تدخل الرئيس بري متسائلاً عن جدوى هذا الاعتراض الغربي.

اعتراض السنيرة الذي لقي تأييداً من النائبين سامي الجميل ويطرس حرب يعتبر موقفاً واضحاً له من أنه يريد تبني هذه القضية، وأنّ معادلة الجيش والشعب والمقاومة لم تعد قائمة بالنسبة إليه، كي لا يتكرّس القبول الضمني بالمعادلة الثلاثية كأمراً واقع، ما يعني أنه يريد تكريس تغيير في منهج سياسي دأب عليه التيار الذي ينتمي إليه خصوصاً مع الانقسامات الموجودة بين شخصياته ورؤسياه الغائب عن اجتماعات الحوار. وهنا يعتبر السنيرة قد مرّ مرحلة معقدة يمكن أن يستشرها اللبنانيون خصوصاً في ما يتعلق بهذا البند الأساسي.

اعتراض السنيرة يؤكد أنّ موقفه تابع من اعتباره مقتنعاً بأنّ هذا الأمر هو من الثوابت التي لا يتراجع عنها، وربما لا يقدم السنيرة موقفه الشخصي فقط وإنما يقدم موقفاً إقليمياً أو دولياً لم يكن ليتمسك به لولا أنه يعرف أنّ هذا الطرح هو بيت القصيد، وبالتالي فإنّ ما جرى يؤكّد أنّ المعضلة الأساسية التي تعترض التوصل إلى انتخاب رئيس الجمهورية هي العلاقة بينه وبين حزب الله، وهنا تبدأ الأسئلة المتواردة تبعاً، فمثلاً، إذا كان السنيرة ومن يمثله لا يريد أن يتمتع الرئيس بصفة «الرئيس المقاوم»، فهذا يعني حكماً أنّ على الرئيس أن لا يتعاطى مع حزب الله كفضيل مقاوم وإنما كفضيل سياسي، وبالتالي فإنّ العماد جان قهوجي القادم من المؤسسة العسكرية التي عمل فيها تحت هذا الطرح، أيّ الجيش والشعب والمقاومة، لا يعد مرشح السنيرة الأول.

لحود يتابع التطورات مع الداود و«المرابطون»

حمدان: لا معنى للكلام عن التشريع واستقالة الحكومة



(الداوي ونهر)

استقبل الرئيس العماد إميل لحود، في دارته في البرزة، النائب السابق فيصل الداود الذي قال بعد اللقاء: «زيارتي لفضيلة الرئيس المقاوم إميل لحود هي زيارة دائمة ومتواصلة للبحث في القضايا المحلية والإقليمية، وتطرقنا إلى ما يجري في سورية وتغيير المعطيات السياسية والعسكرية على الأرض، وقد تغيرت الظروف والمعطيات وبدأت هذه التغييرات من الاتفاق الإيراني الاميركي حول النووي، لتتوج بالتدخل الروسي وبصمات المقاومة وبصمات الجمهورية الإسلامية الإيرانية مع الجيش السوري والقيادة الحكيمة للرئيس الأسد، ونحن في مرحلة جديدة نعيشها في الشرق الأوسط، نأمل أن تنعكس سلماً على سورية والشرق الأوسط، لمنع تفتيت سورية وتقسيمها». ثم استقبل لحود، أمين الهيئة القيادية في حركة الأحرار المستقلين «المرابطون» مصطفى حمدان برافقه أعضاء الهيئة.

وقال حمدان: «جرى عرض الواقع الوطني والقومي، وخصوصاً ما يجري على أرض سورية من إنجازات ونجاحات في مكافحة الإرهابيين العالميين الذين يهددون كل الوطن العربي والعالم، وليس فقط أمناً في الحلول لأننا مقبلون على كارثة بيئية وعلى انتشار الأوبئة، وهذا ليس تضخيماً للواقع، فالشعب يدرك هذه الحقيقة، وأنا أقول لكم إن لم تعملوا على إزالة النفقات فالتاسيعون على إزالتها».

من جهة أخرى، رأى النائب السابق إميل لحود أنّ «الحل الوحيد للأزمة السورية، بعد القضاء على الإرهاب عسكرياً، هو الخيار الديمقراطي، تماماً كما حصل في الانتخابات الرئاسية الأخيرة حين بدأ وضحا خيار الناس وهو الأمر الذي سيكرر في أي انتخابات مقبلة، الأمر الذي يتيح للشعب السوري التعبير عن رأيه في انتخابات ديمقراطية، وليس على طريقة ديمقراطية الكبتوغون التي تعطى صورة واضحة عن حكم السعودية ويحرم أبناءها من بعض حقوق الإنسان، وخصوصاً المرأة، ثم يعطى أمولات في الديمقراطية للشعوب الأخرى».

نشاطات سياسية



فرنجة وزاسيبكين

عرض رئيس الحكومة تمام سلام التطورات مع زواره في السراي الحكومية، حيث استقبل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس موسى أبو مرزوق، يرافقه وفد من مسؤولي الحركة في لبنان، وتناول البحث الأوضاع على الساحة الداخلية الفلسطينية وفي المخيمات الفلسطينية في لبنان. ومن زوار السراي: النائب السابق اسماعيل سكرية.

استقبل رئيس تيار المردة النائب سليمان فرنجية في دارته في بنشعي، السفير الروسي في لبنان الكسندر زاسيبكين، وجرى عرض التطورات الراهنة محلياً وإقليمياً.

عرض وزير المال على حسن خليل مع كل من سفيرة الزوج لين ليند وسفيرة كندا ميشال كامبيرون العلاقات الثلاثية.

كما استقبل نائبه المنية الضنية كاظم الخير وقاسم عبد العزيز، والنائب فريد الحارز، ونيقيب المحاسبين المجازين في لبنان إيلي العود.

زار وفد من قيادة الحزب الديمقراطي اللبناني برئاسة أمين عام الحزب وليد بركات، السفير الإيراني محمد فتحعلي، وبحث معه المستجندات على الصعيدين الإقليمي والمحلي.

فتحعلي وبركات

خفايا

لا تنفي مصادر

سياسية مطلعة على

تفاصيل التقارير

الامنية تخوفها من

سعي الجماعات

الإرهابية المسلحة

إلى تحقيق أيّ خرق

في الساحة اللبنانية،

نتيجة الضغوط التي

تتعرض لها في كل

من سورية والعراق،

ولفتت المصادر في

هذا السياق إلى أنّ

الإنجازات الأخيرة التي

حققتها الأجهزة الأمنية

بكشف أكثر من خلية

للتنظيمات الإرهابية،

تؤكد مدى خطورة

الوضع وضرورة أن

تبقى العيون مفتوحة،

لأنّ الآتي قد يكون

أعظم...!